

"العربي الجديد" يكشف قائمة "فريق" أعضاء البرلمان المصري المطلوبين للعدالة

القاهرة - طارق نجم الدين

رصد "العربي الجديد" أحد عشر نائبًا بمجلس النواب المصري، في مقدمتهم رئيس المجلس، علي عبدالعال، يشكلون قائمة "فريق" أعضاء البرلمان المطلوبين للعدالة، والمقدم ضدهم بلاغات رسمية للنيابة العامة، لرفع الحصانة البرلمانية عنهم، سواء من خلال عشرات الاتهامات الموجهة لهم في بلاغات رسمية على مكتب النائب العام المستشار نبيل صادق، أو التي أحيل بعضهم بالفعل للمحاكمة بمقتضاها، أو القضايا التي حكم على بعضهم فيها بالفعل، أو التي قيد تحقيقات النيابة العامة وتواصلها، أو تنتظر رفع الحصانة للتحقيق.

"(1) علي عبدالعال" على رأس فريق المطلوبين للعدالة في 3 اتهامات... الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي نهائي لمدة 8 أشهر بتصعيد "الشوبكي" للبرلمان وإهدار المال العام في واقعة "سيارات المجلس" وانتهاك الدستور بمخالفة نص المادة المحددة للمدة الزمنية لدور الانعقاد.

رئيس مجلس النواب المصري، علي عبدالعال، على رأس قائمة "فريق" أعضاء مجلس النواب المتهمين المطلوب رفع الحصانة عنهم للتحقيق معهم من قبل النيابة العامة، حيث قدمت ضده العديد من البلاغات والإنذارات الرسمية على يد محضر، للتحقيق معه في 3 وقائع، أولها ارتكاب جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية المؤتممة بنص المادة 123 عقوبات، والتي توجب عزل مرتكبها من منصبه، وتقديمه للمحاكمة وحبسه بمقتضاها.

حيث اتهم "عبدالعال" باستغلال صلاحياته ونفوذه لتعطيل أحكام القضاء "واجبة النفاذ"، ممثلة في الامتناع وتعطيل تنفيذ الحكم رقم 75 لسنة 85 قضائية، والصادر من محكمة النقض في 26 يونيو/ حزيران 2016، والقاضي بعدم صحة عضوية أحمد مرتضى منصور بالبرلمان، وبصحة عضوية الطاعن، عمرو الشوبكي، وهو الحكم الذي تم إعلانه وتسليمه للمبلغ ضده، ورغم مرور نحو 8 أشهر كاملة لم يتم تنفيذ الحكم رغم كونه حكماً نهائياً باتاً.

وثانية هذه الوقائع هي اتهام رئيس المجلس بالإضرار والإهدار للمال العام، في واقعة شراء هيئة مكتب مجلس النواب لثلاث سيارات ملاكي لصالحه، ولوكيلي المجلس، بتكلفة 6 ملايين جنية للسيارة الواحدة، أي حوالي 680 ألف دولار للسيارة الواحدة بأسعار

الصرف المعلنة بالعام المالي السابق وهو 8.8 جنيه للدولار الواحد، وهو ما يوازي بأسعار الصرف الحالية حوالي 13 مليون للسيارة الواحدة، أي نحو 40 مليون جنيه للسيارات الثلاث، وفقا لنص المادة 116 مكرر من قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 الخاصة بجريمة الإضرار بالمال العام.

أما ثلاثة الوقائع فهي اتهام "عبدالعال" بانتهاك ومخالفة نص المادة 115 من الدستور، بقيامه بإعلان انتهاء دور الانعقاد الأول لمجلس النواب في 7 سبتمبر/ أيلول الماضي، لتكون مدة دور الانعقاد الأولى هي ثمانية أشهر ويوما فقط (242 يوم) رغم أن النص الصريح للمادة 115 من الدستور ألزم وأقر بعدم جواز أن تقل مدة الانعقاد العادي لمجلس النواب عن تسعة أشهر على الأقل، وهو ما يعد انتهاكا لنصوص الدستور ويهدد ببطلان وعدم مشروعية مجلس النواب وانعقاده.

" (2) أسامة هيكل" رئيس لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس... قائمة اتهامات تشمل إهدار ملايين الجنيهاات واستغلال النفوذ وزعزعة الأمن القومي والتحريض على القتل والفتنة الطائفية وقتل الأقباط.

النائب أسامة هيكل، رئيس لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس، يواجه العديد من الاتهامات المتعلقة بإهدار المال العام، واستغلال نفوذ منصبه، وزعزعة أمن واستقرار البلاد، وتهديد الأمن القومي للبلاد، والتحريض ضد الأقباط في أحداث ماسبيرو، وذلك من خلال عشرات البلاغات المقدمة ضده على مكتب النائب العام.

البلاغات المقدمة، ضد "هيكل"، قدمت أغلبها، وقت أن كان يشغل منصب وزير الإعلام، قبل إلغاء الوزارة، وكانت بدايتها والأكثر كما في أحداث "ماسبيرو" التي وقعت أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون في 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2011.

حيث اتهمته البلاغات المقدمة، بالتحريض على العنف والقتل بحق الأقباط، وزعزعة أمن واستقرار مصر، وتهديد الأمن القومي المصري، والتحريض على إشعال الفتنة الطائفية بين المواطنين، وذلك من خلال بث خطاب إعلامي في التلفزيون المصري، يحرض ضد الأقباط وقت الأحداث التي راح ضحيتها 23 شخص من المواطنين المسيحيين.

كما يواجه "هيكل" اتهامات بإهدار المال العام واستغلال النفوذ، حيث تقدم عبد الله أمين المذيع بالقناة الأولى بالتلفزيون المصري، ببلاغ للنائب العام يتهم فيه "هيكل"، بإهدار المال العام، وذلك لقيامه بتصوير وتعاقبات مع إعلاميين وفنيين وتكاليف أجهزة واستوديوهات خارجية وإيجارات للأماكن وتنقلات وتجهيزات بتعاقبات بلغت ملايين

الجنهات دون أن يتم إذاعة هذه البرامج، مما يشير إلى أنها كانت تعاقدات وهمية بغرض التربح سواء الشخصى أو للآخرين.

وذكر مقدم البلاغ أكثر من واقعة في هذا الصدد، الأولى هي قيام "هيكل" بإصدار قرار فجائي بمنع برنامج "سهاري" من الظهور في القناة الأولى، والتي كان مقررا الظهور عليها، وذلك بعد أن رصدت له ميزانية ضخمة وتم تصوير عدة حلقات كبدت خزينة التليفزيون أموالا كثيرة دون نتيجة، مما سبب الضرر بالمال العام للدولة فضلا عن إصابة العاملين بالبرنامج بضرر مادي ومعنوي بسبب إلغاء البرنامج دون أسباب واضحة.

كما ذكر البلاغ واقعة أخرى، وهي أن "هيكل" كان يقوم بمعاملة بعض العاملين من السكرتارية وإغداق الأموال عليهم وإنتاج برنامج لهم رغم كونهم ليسوا معينين كمقدمي برامج أو ضمن فريق الإعداد أو الإخراج، وفي ذلك عملية لاستغلال نفوذ منصبه.

وأوضح البلاغ أنه بعد اكتشاف الواقعة اعترض عليها عدد ضخم من العاملين وهددوا بالتصعيد، مما جعله يصدر قرارا بوقف البرنامج الذي حمل اسم "مرشد سياحي" والذي كان يذاع على القناة الأولى وذلك لكون العاملين به من أطقم السكرتارية الخاصة لرئيس القناة.

كما يواجه "هيكل" أيضا اتهامات أخرى بإهدار المال العام، وذلك من خلال البلاغين المتقدمين من المحامي نبيه الوحش، والصحفي علي القماش، والتي أوضحت أن "هيكل" أهدر على الدولة مليارات الجنيهات، وذلك من خلال بث محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك على الهواء دون تسويقها وبيعها إلى القنوات الفضائية والعالمية.

وأضاف البلاغ أن "هيكل" قام ببيع المحاكمة بالأمر المباشر لقناتي "أون.تي.في"، و"سي.بي.سي"، ودخل خزينة الدولة من ذلك نحو 100 مليون جنيه، رغم أنه كان من الممكن التحصل على أضعاف مضاعفة لهذا المبلغ من خلال تسويق المحاكمة علنا، ووفقا للعروض الأخرى التي كانت مقدمة من قنوات أخرى بأسعار أكبر.

وأوضح البلاغ أن ذلك يوقع "هيكل" تحت طائلة المساءلة وقانون العقوبات، وذلك لكونه ذات الفعل الذي ارتكبه وزير الإعلام الأسبق أنس الفقي، من خلال بيع بث مباريات الدوري المصري بالأمر المباشر إلى بعض القنوات، والتي تم محاكمته بمقتضاها.

" (3) محمد إسماعيل" عضو مجلس النواب عن دائرة بولاق الدكرور أمام المحكمة "رسميا" في 1 إبريل بتهمة فبركة صور والتشهير برجل أعمال وزوجته وأولاده والادعاء بأنه "سائق التوك توك"

النائب محمد إسماعيل، عضو مجلس النواب عن دائرة بولاق الدكرور، تخطى مسألة الاتهامات الموجهة إليه من مجرد اتهامات، إلى إحالته فعليا من قبل النيابة العامة، إلى المحاكمة بتهمة التزوير والفبركة والتشهير بالمواطن، وتحديد جلسة 1 إبريل/ نيسان المقبل لنظر أولى جلسات محاكمته أمام "محكمة جناح أكتوبر".

وجاء بقرار الإحالة إلى المحاكمة أن عضو مجلس النواب، اشترك مع الإعلامي محمد موسى مقدم برنامج "خط أحمر" بقناة الحدث اليوم، في فبركة صور خاصة برجل الأعمال أشرف أحمد محمد علي كريم، وزوجته رشا عزت ربيع أحمد، وأولادهما، والادعاء بأنهم "سائق التوك توك" الشهير الذي جاء في برنامج الإعلامي عمرو الليثي، مع زوجته وأولاده في أحد المصايف الفارحة.

وأن النائب والإعلامي استغلا وجود شبه بين سائق التوك توك، ورجل الأعمال، وتلاعبا بالصور، وعرضها على البرنامج على الهواء مباشرة، حيث قاما بعرض إحدى الصور الشخصية، والتي كانت موجودة علي صفحة التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، أثناء تواجدهم على أحد اليخوت البحرية بمدينة شرم الشيخ، وادعا كذبا بأن صاحب الصورة هو سائق التوك توك وأن من معه في الصورة هي زوجته وأولاده.

وقام عضو مجلس النواب المتهم، أثناء عرض الصورة بتوجيه ألفاظ وعبارات تمثل مساسا بشرف رجل الأعمال واعتباره، وكان من شأن تلك الألفاظ أن تحط من قدره وزوجته وأولاده، وتجعلهم محلا للاحتقار والازدراء بين أهلهم وجيرانهم ومعارفهم، كما أنها تضمنت أمورا تخدش شرفهم واعتبارهم، بخلاف تضليل الرأي العام.

" (4) سعيد حساسين" عضو لجنة الشؤون الأفريقية بمجلس النواب... صدر ضده أحكام فعلية تهدد ببقائه في المجلس

عضو مجلس النواب عن دائرة كرداسة، وعضو لجنة الشؤون الإفريقية بمجلس النواب، سعيد حساسين، لم تكن مجرد اتهامات له في بلاغات، ولا حتى إحالة للمحاكمة، بل صدرت ضده أحكام قضائية بالفعل، في قضايا نصب وغش تجاري، قبل دخوله قبه البرلمان، وهي القضايا التي بمقتضاها أقيمت ضده دعوى أمام محكمة النقض، لإبطال عضويته في البرلمان، لعدم جواز ترشح شخص صادره ضده أحكام قضائية.

وقائمة الاتهامات الموجهة إليه هي اتهامات مخلة بالشرف، وتشمل النصب، والغش التجاري، والخطف، والابتزاز، ومزاولة مهنة الطب بلا ترخيص، والتزوير، والتحايل على القانون، وتصنيع أدوية فاسدة وغير مرخصة، وغيرها من الاتهامات، وهي مجموعة الأحكام التي توجب رفع الحصانة عنه والقبض عليه وعزله واستبعاده من البرلمان.

كما يواجه "حساسين" أيضا اتهامات بالسب والقذف والتشهير، بحق عدد من الشخصيات العامة، وقدم ضده في هذا الشأن 3 بلاغات، أبرزها المقدم من المحامي عصام الإسلامبولي، والذي اتهمه فيه بتوجيه سبابا له يتضمن خدش للشرف والاعتبار، وذلك في البرنامج الذي يقدمه "حساسين" في قناة العاصمة، وباعتباره مالك القناة أيضا والمسئول عن الحقوق المدنية، عن ما يذاع في القناة.

"(5) مرتضى منصور" قائد فريق المطلوبين للعدالة ويتصدرهم من حيث البلاغات المقدمة ضده... 32 بلاغا واتهاما ضده أبرزها إهانة وتهديد "السيسي" والتحريض على قتل ضحايا مذبحه الدفاع الجوي وإهانة السلطة القضائية وإهانة الدستور وسب وقذف للشخصيات العامة

مرتضى منصور عضو مجلس النواب عن دائرة "ميت غمر" بالدقهلية، هو أكثر عضو بفريق المطلوبين للعدالة من مجلس النواب، الموجه له اتهامات بموجب بلاغات للنائب العام، متعلقة بالتحريض على القتل والسب والقذف وإهانة القضاء والتهديد، حيث قدم ضده 32 بلاغا للنائب العام منذ أن أصبح عضوا بالبرلمان وحتى الآن.

وجاءت أبرز البلاغات المقدمة ضده، التي تتهمه بإهانة وتهديد رئيس الجمهورية عبر عدد من المداخلات التلفزيونية، عقب عرض "السيسي" الجلوس مع شباب "الألتراس"، ليردد عبارات عديدة تمثل إهانة لرئيس الجمهورية والتطاول عليه ومحاولة التقليل من شأنه على القنوات الفضائية، وفقا لنص البلاغ، وهو البلاغ الذي أمر النائب العام بالتحقيق فيه، وكلف نيابة جنوب الجيزة بالتحقيق.

كما اتهمت أسر شهداء "أحداث مذبحه الدفاع الجوي"، في بلاغ رسمي "مرتضى"، بالتدبير والتحريض على قتل ذويهم، وإراقة دماء الأبرياء من جمهور نادي الزمالك، خلال تلك الأحداث، وحملوه المسؤولية الكاملة لوقوع الضحايا، وطالبوا بمحاكمته باعتباره الجاني الحقيقي في الواقعة، وليس الشباب المتهم الذي يحاكم حاليا، والذين قدمتهم النيابة "كبش فداء بالتلفيق"، وفقا لنص البلاغ أيضا.

كما يواجه اتهامات بإهانة السلطة القضائية والدستور المصري، من خلال التعليق على أحكام القضاء في العديد من اللقاءات والمداخلات التلفزيونية، وكذلك البوح بعبارات وألفاظ

تشكل هجوما ضاريا ضد القضاء بشكل عام ومحكمة النقض بشكل خاص، وتتضمن إهانة واضحة للسلطة القضائية وأحكامها، وكذلك إهانة الدستور من خلال رفض الاعتراف ببعض مواده، وفي مقدمتهم المادة التي تقر بأن ثورة 25 يناير هي "ثورة شعبية".

ويتهم أيضا بسب وقذف العديد من الشخصيات العامة، والطعن في شرفها وسمعتها، ومنها على سبيل المثال، المحامي عصام الإسلامبولي، ولاعب كرة القدم السابق أحمد حسام "ميدو"، ورئيس نادي الزمالك السابق ممدوح عباس.

" (6)إلهامي عجينة" في المركز الثاني من حيث البلاغات المقدمة ضده... 28 بلاغا بسبب تصريحاته حول "كشف عذرية فتيات الجامعات" وأحكام بالسجن 7 سنوات تنتظره في حالة الإدانة والعزل من المجلس

النائب إلهامي عجينة، عضو مجلس النواب عن دائرة بلقاس بمحافظة الدقهلية، من متصدري فريق أعضاء البرلمان المطلوبين للعدالة، ويحل في المركز الثاني من حيث عدد البلاغات المقدمة ضد أعضاء البرلمان، حيث قدمت ضده 28 بلاغا على خلفية إدلائه بتصريحات حول مقترحه بوجوب كشف العذرية على الفتيات كشرط للالتحاق بالجامعات.

وذكرت البلاغات أن "عجينة" بصفته عضو بمجلس النواب أدلى بتصريحات يطالب فيها بتدشين حملة لتوقيع كشوف العذرية على طالبات الجامعات كشرط لقبولهن بالجامعات للتأكد من عذريتهن، وأن يتم توقيع الكشف الطبي عليهن بصفة دورية ومنتظمة للقضاء على ظاهرة الزواج العرفي المنتشر بالجامعات، على حد زعمه.

وأكدت البلاغات أن تلك التصريحات غير المسؤولة الصادرة من نائب منتخب من قبل الشعب، قد أثارت غضب جموع المصريين لما تمثله من إهانة صريحة وواضحة لكرامة الإناث، ويعد اتهامها صريحا ومباشرا لعموم الشعب المصري في عرضه وشرفه بطريقة مشينة، مما تسبب في أضرار نفسية ومعنوية بالغة لحقت بعموم الأسرة المصرية.

شملت البلاغات أيضا قائمة من الاتهامات استندت عليها في مطالبة التحقيق مع "عجينة" ورفع الحصانة عنه وإحالاته للمحاكمة، تمثلت في ارتكابه جرائم السب والقذف المنصوص عليها بقانون العقوبات طبقا للمادة 171، والتحريض على هتك عرض الإناث دون رضاهم بإجبارهن على الخضوع لكشوف العذرية وملامسه أماكن حساسة بأجسادهن رغما عنهن، والتمييز ضدهن، والمحرم دستوريا.

وجميع هذه الاتهامات تعرض "عجينة"، وفقا للبلاغات، للسجن من 5 سنوات إلى 7 سنوات عن الجرائم التي ارتكبت جراء تصريحاته، في حالة ثبوت الإدانة بحقه، وفقا لنص مواد العقوبات المقررة في هذه الجرائم.

" (7) خالد يوسف" يواجه قضيتي "التحرش الجنسي" و "حيازة مواد مخدرة"

المخرج السينمائي خالد يوسف، عضو مجلس النواب عن دائرة كفر شكر، من بين فريق المطلوبين للعدالة، وذلك في قضيتين اتهم فيهما بعد أن أصبح عضوا بمجلس النواب، الأولى خاصة بفضيحة جنسية، والثانية خاصة بحيازة مواد مخدرة، في غير الأحوال المصرح بها قانون، وقد أعلن، أنه تم إغلاق ملف القضية بالنيابة، في حين لم تؤكد، أو تنفي المصادر القضائية ذلك.

القضية الأولى هي قضية التحرش الجنسي بزوجة عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، الدكتور عباس سليمان، المدعوة شيماء صبحي فوزي، حيث اتهمته بسرقة "كارت الذاكرة" الخاص بهاتفها المحمول "الموبايل"، والحصول منه على صور خاصة بها، وطلبها للحضور في مكتبه، وابتزازها مقابل تسليمه لها والتحرش بها جنسيا، وذلك وفقا للبلاغ المقدم للنائب العام، والذي أرفق به تسجيلات لمكالمات خاصة بالواقعة، والتي ما زالت قيد التحقيق.

أما القضية الثانية فهي واقعة ضبطه في مطار القاهرة الدولي وبحوزته 10 شرائط من عقار "زانكس"، موضوعه جميعها في علبة واحدة، وبداخل كل شريط 10 أقراص، بإجمالي 100 قرص، وتم منعه من السفر إلى "باريس"

" (8) عبد الرحيم علي" في المركز الثالث من حيث البلاغات المقدمة ضده... 20 بلاغا ضده بانتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العامة والسياسية واستخدام المال السياسي بالانتخابات

النائب عبد الرحيم علي، عضو مجلس النواب عن دائرة الدقي والعجوزة، من ضمن المتصدرين أيضا لقائمة فريق المطلوبين للعدالة، ويحل في المركز الثالث من حيث عدد البلاغات المقدمة ضد أعضاء البرلمان، حيث قدمت ضده نحو 20 بلاغا للنيابة العامة، بتهم مختلفة، أبرزها اختراق الحياة الشخصية للمواطنين، والتسجيل والتسريب والبت للمكالمات الخاصة بالشخصيات السياسية والحزبية، بخلاف الدعاوي القضائية المباشرة المقامة ضده.

كما اتهم "عبد الرحيم" باستخدام المال السياسي في الانتخابات البرلمانية، من خلال رصد لعمليات صرف وتوزيع أموال في الانتخابات، وتجاوز الحد الأقصى للإنفاق المحدد من اللجنة العليا للانتخابات، من خلال الإعلان صراحة عن تخصيص مبلغ مليون جنيه لأهالي الدائرة، وحدثت عمليات تلاعب وتزوير قد شابت العملية الانتخابية، وجميعها اتهامات محل تحقيقات حالية لدى النيابة العامة.

ومن أبرز الاتهامات أيضا، السب والقذف بحق عدد من الشخصيات العامة والسياسية، حيث اتهمته البلاغات باستغلال جريدته وموقعه الإخباري وكذلك برنامجيه الذي كان يذاع على إحدى القنوات الفضائية، ليخوض حرب تشويه متعمدة تجاه شخصيات بعينها، وخوض حرب بالوكالة.

" (9) محمد بدوي دسوقي" عضو مجلس النواب عن دائرة الجيزة... متهم باغتصاب أراضي بالقوة الجبرية

النائب محمد بدوي دسوقي عضو مجلس النواب عن دائرة الجيزة، من ضمن قائمة النواب المطلوبين للعدالة، حيث يواجه تهمة استغلال النفوذ، والاستيلاء على أراضي لورثة رجل الأعمال "محمد بيومي"، بالقوة، وبالرغم من صدور قرارات تمكين وأحكام قضائية بحق الورثة في الأراضي.

وذكر البلاغ المقدم ضد النائب، أن عضو البرلمان قام بمشاركة زوج شقيقته أحمد عبد المنعم فرغلي، صاحب مخزن حديد، بالاستيلاء على أراضي ورثة رجل الأعمال محمد بيومي سليمان، بدون وجه حق، حيث استغل النائب منصبه البرلماني وعلاقاته بالمسؤولين بمحافظه الجيزة، حتى يسهل عملية وضع يده على الأراضي بالقوة الجبرية.

وأضاف أن زوج شقيقة النائب، كان هو في الصورة، واليد الفاعلة الحقيقية، حيث اغتصب تلك الأراضي بالقوة الجبرية، وحكم عليه بالحبس 3 أشهر بتهمة الاستيلاء على الأراضي، إلا أن الحكم لم ينفذ لاستغلال النفوذ، كما صدر ضده أمر ضبط وإحضار ولم ينفذ أيضا.

وأن عضو البرلمان كان يوفر لزوج شقيقته الحماية والحصانة له من المساءلة القانونية، وكان كل ما يحدث بايعاز وتحريض من النائب الذي اتهم بتوفير الحماية واغتصاب الأراضي.

" (10) يوسف القعيد" عضو لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب... متهم بازدرء الدين الإسلامي والمسيحي والنائب العام يحقق

من ضمن فريق المطلوبين للعدالة أيضا، النائب يوسف القعيد، عضو لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب، والذي يواجه اتهام بازدرء الأديان "الإسلامي والمسيحي"، وهو الاتهام الذي كلف النائب العام نيابة استئناف القاهرة بالتحقيق في الاتهامات التي تضمنها البلاغ، تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية حياله.

وطالب البلاغ برفع الحصانة عن عضو لجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب، للتحقيق معه تمهيدا لإحالاته إلى المحاكمة الجنائية، بعد أن ذكر البلاغ أن المشكو في حقه أساء إلى الدين الإسلامي والمسيحي، بأن زعم وجود آيات وأناشيد بهما تخذش الحياء العام، وذلك في سورة يوسف من القرآن، ونشيد الأناشيد في الإنجيل.

وذكر البلاغ أن "القعيد" في تصريحاته محل الاتهام، تهدف إلى هدم الثوابت الدينية والإساءة وازدرء الدين الإسلامي والمسيحي، وتخرج من كونها حق في التعبير عن الفكر والآراء إلى الإساءة في نصوص دينية ومعتقدات راسخة وثابتة، ومن شأن هذه الأقاويل أن تثير الفتن والقلائل في البلاد، وتندرج تحت بند جريمة ازدرء الأديان.

" (11) مصطفى بكري" ... 7 بلاغات ضده بتهمة الخيانة العظمى وإهانة القضاء

النائب مصطفى بكري، عضو لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب، جاء في فريق المطلوبين للعدالة، حيث قدمت ضده العديد من البلاغات التي اتهمته بالخيانة العظمى لمصر، ونشر معلومات وشائعات كاذبة، وإهانة القضاء والتحريض ضد الدولة المصرية، وذلك في معركة جزيرتي تيران وصنافير.

حيث قدم ضد "بكري" في هذه المعركة 7 بلاغات، اتهمته بارتكاب جريمة المساس باستقلال البلاد ووحدته وسلامة أراضيه، وذلك من خلال نشر كتاب زعم فيه تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، رغمصرية الجزيرتين، وتناول حكم القضاء الإداري بمصرية الجزيرتين بشكل مهين للقضاء، وحرص السعودية ضد مصر، من خلال مطالبته لها باللجوء للتحكيم الدولي ضد مصر.

كما اتهمته البلاغات بالترويج عن عمد لسعودية الجزيرتين، رغم صدور حكم المحكمة الإدارية العليا، والقاضي بإلغاء اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، والذي تم من خلاله نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير من مصر إلى السعودية.